مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل الساعة ١٧/٠٠ من يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بتوقيت غرينتش (الساعة ١٣/٠٠ بتوقيت نيويورك، والساعة ١٩/٠٠ بتوقيت جنيف، والساعة ٢٢/٣٠ بتوقيت دلهي، والساعة ٠٢/٠٠ من يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2015/33*
Original: English

الاستثمار الطويل الأجل يحتاج إلى ما هو مناسب من أدوات التمويل – الأونكتاد يدعو إلى زيادة دعم مصارف التنمية

جنيف، ٦ *تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥* – إن الاقتصاد العالمي ينعم بوفرة من السيولة، كما أن تكلفة الديون لم تكن قط متدنية إلى هذا الحد – ومع ذلك، فإن بلداناً نامية عديدةً تكابد للحصول على مصادر تمويل دولي للاستثمار المنتج الطويل الأجل. ويذهب *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٥* [1]، الصادر عن الأونكتاد، إلى أن ثمة حاجة لإجراءات حكومية مكرسة لتصحيح حالة النقص هذه إذا ما أُريد تحقيق الأهداف الإنمائية الطموحة.

ويقول التقرير إن هذه المهمة لا يمكن أن تُسند بالكامل للأسواق المالية. وبدلاً من ذلك، من الأهمية بمكان أن تكون هناك مؤسسات عامة متخصصة وآليات مخصصة لهذا الغرض على وجه التحديد. ويلاحظ الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتويي، أن معظم عمليات الاستثمار الكبرى الناجحة قد استطاعت أن تمزج على نحو فعال بين المبادرات العامة والخاصة بطريقة أو بأخرى، وبذلك فمن البديهي أن تكون جميع عمليات التمويل الإنمائي مختلطةً بين القطاعين العام والخاص. ولكن السؤال المهم المطروح هو: "من الذي يقوم بعملية الخلط، وكيف يتم ذلك، ولأية غاية؟"

ويرى التقرير أنه ينبغي تدعيم مصارف التنمية التي بطبيعتها تهدف إلى موازنة والتعويض عن الطبيعة قصيرة الأجل لكل من تدفقات وأسواق رؤوس الأموال الخاصة. وعلى المستويين الدولي والإقليمي، راكمت هذه المصارف، على مر السنين، مهارات وخبرات وفيرة، ولكن محدودية قدرتها على الإقراض تحد من قدرتها على الوصول إلى المستفيدين.

وينبغي لمصارف التنمية أن تركز على المشاريع ذات الآثار الجانبية الإيجابية والعوائد الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية والاستثمارات الاجتماعية، فضلاً عن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاعات (مثل الزراعة) والأنشطة (مثل الابتكار) التي تُعدّ أساسية للتنمية، ولا يمولها الممولون الخواص كثيراً لتخوفهم من المخاطر التي قد تصاحب هذه المشاريع.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +٤١٢٢٩١٧٥٨٢٨ , +٤١٧٩٥٠٢٤٣11, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

(1)يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع E.15.II.D.4, ISBN: 978-92-1-112890-1) من قسم بيع منشورات الأمم المتحدة وتسويقها على العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في شتى أنحاء العالم. ويمكن إرسال طلبات الشراء أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, https://unp.un.org.

ويرى التقرير أن التعاون بين بلدان الجنوب يمكن أن يكون سبيلاً لتعزيز دور مصارف التنمية. وتوجد في الجنوب وفرة من التجارب التي يمكن الاستناد إليها، وهناك أيضاً موارد يمكن الاستفادة منها على نطاق أوسع. وقد بلغت القروض المقدمة في عام ٢٠١٤ من ثلاثة مصارف وطنية فقط في الصين والبرازيل ما مجموعه ١ ٧٦٢ مليار دولار.

وتوفر صناديق الثروة السيادية التي تمتلك أصولاً تزيد قيمتها عن ٧ تريليونات دولار – تمتلك البلدان النامية ٦ تريليونات دولار منها – مصدراً آخر لدعم التمويل الطويل الأجل. إلا أن معظم هذه الصناديق تتخذ نفس قرارات الاستثمار التي تتخذها المؤسسات الاستثمارية الخاصة. وفي حين أن أكثر من نصف مجموع صناديق الثروة السيادية تستثمر في البنية التحتية (ولا سيما في قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات)، فإن ما تستهدفه هو في الغالب بلداناً متقدمةً وليس بلداناً نامية. ومن أجل الاستفادة من هذه الصناديق على نحو أفضل، يمكن للتدابير السياساتية الرامية إلى تعزيز قدرات إدارة المشاريع في البلدان النامية أن تساعد في الردِّ على ما يُثار من انتقادات مفادها قلة المشاريع الكبيرة القادرة على جذب استثمارات صناديق الثروة السيادية.

ويقول التقرير إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد حظيت بقدر كبير من الاهتمام بوصفها آلية لتمويل مشاريع البنية التحتية عندما تكون الميزانيات العامة مقيدة. إلا أن التقرير يلاحظ أن للشراكات بين القطاعين العام والخاص سجل أداء مختل في توفير الخدمات العامة. ويُضاف إلى ذلك أن هذه الشراكات لم تولِّد فعلياً تمويلاً إضافياً في كثير من الحالات: فمن وجهة نظر محاسبية، شطبت هذه الشراكات بعض الديون من الميزانية الحكومية الجارية، ولكنها زادت حجم الالتزامات والخصوم المستقبلية. وبالتالي فإن نصيب الأسد من الاستثمار في البنية التحتية في البلدان النامية يظل للقطاع العام لا الخاص حتى في تلك البلدان التي لها تاريخ طويل من الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في تعبئة الموارد، خصوصاً للبلدان النامية الأكثر فقراً وضعفاً. ويشير التقرير إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تبلغ حالياً ٠,٢٩ في المائة فقط من دخلها القومي الإجمالي في عام ٢٠١٤، أي أنها أدنى بكثير من المستوى المستهدف وقدره ٠,٧ في المائة، وهي أدنى من النسبة التي سُجلت في أوائل فترة التسعينات من القرن الماضي.

ويلاحظ التقرير أنه حتى هذه الأرقام نفسها قد تكون متضخمة، حيث إن هذه الأرقام تشمل مساعدات إنمائية رسمية لا تولد تدفقات مالية صافية إلى البلد المتلقي، مثل النفقات الداخلية للجهات المانحة نفسها، ومدفوعات تخفيف أعباء ديون الدول المتلقية.

ويوثق التقرير اتجاهات أخرى تسود مشهد المساعدة الإنمائية الرسمية:

- منذ عام ٢٠٠٨، كان أقل من ٤٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية موجهاً نحو تطوير البنية التحتية الاقتصادية وغير ذلك من الأنشطة الإنتاجية.
- ما فتئ مزج المساعدة الإنمائية الرسمية مع رؤوس الأموال الخاصة لأغراض الاستثمار الطويل الأجل يتزايد بهدف زيادة توفير الموارد. إلا أنه ينبغي النظر بحذر في استخدام المعونة العامة لأغراض التمويل الخاص وذلك تفادياً لخطر خصخصة المنافع العامة وتحميل الخسائر للمجتمع دون إضافة أي تمويل فعلي جديد لأغراض التنمية.
- إن التعاون بين بلدان الجنوب قد أخذ يضيف مزيداً من الموارد ويوفر نهجاً جديداً إزاء المساعدة الإنمائية. وتشكل المساعدة الإنمائية الناشئة في البلدان النامية نسبة متزايدة من مجموع التعاون الإنمائي، وهي موجهة بقدر أكبر نحو أنشطة تطوير البنية التحتية والأنشطة الاقتصادية.

.**.